السياسة الاقتصادية بين التقارب والتنافر

(٢-١)

د. عبد الجبار محمود العبيدي

ان التطبيق العملي للقوانين الأقتصادية التي يكتشفها علم الأقتصاد انما هو المهمة الملقاة على عاتق السياسة الاقتصادية، ولغرض تحقيق الأخيرة مهمتها فعليا ان تستخدم وسائل مكونة من اسباب مدركة نتائجها بأعتبارها اهدافاً، وهذا يتطلب معرفة عالية بالقوانين الاقتصادية وطبيعة عملها وفق ظرف كل بلد، والاشكال التي تظهر فيها، وميكانزمها الخاص، وهذا يقتضي الانتقال في دراسة تلك القوانين الى مستويات اقل تجريداً بادخال نوع من المتغيرات، متجنبين عمليات النقل الحرفي والمطابقات القسرية التي تجعل من التجريد منهجاً علمياً تقوم عليه النظريات. ذلك ان الاحاطة بتلك القوانين وادراك فعلها وميكانزمها من شأنه ان يفتح الافاق واسعة لامكانات السيطرة على فعلها وتوجيه حركتها بما يتلاءم والاهداف المرسومة، وبخلاف ذلك يصبح تطور العملية الاقتصادية تطوراً تلقائياً ليس بذي اتجاه، وهذا ما يتنافى واهداف السياسة الاقتصادية وجوهر عملية التنمية كفعل ارادي وتمرد واع على حركة القوانين الموضوعية العمياء، كما يجهزنا به التاريخ الاقتصادي لتطور البلدان الموسومة الآن بالمتقدمة، ومن المناسب الاشارة في هذا الصدد الى ان ما يشاع في الدراسات الاقتصاية عن تلقائية صيرورة التطور الرأسمالي وخضوعها لحركة قوانين السوق لا اساس لها من الصحية البتة، فمنذ الانعطاف نحو فكر التقدم على يد كوندرسيه اصبح الانسان مسؤولاً لاول مرة عن قدره وعن الاسهام في تعويق او توجيه حركة القوانين الموضوعية وفق ما ينسجم ومصالح البرجوازية الصاعدة. صحيح ان الرأسمالية في مرحلة نشوئها (تجارية ربوية) ولحد الثلث الاخير من القرن التاسع عشر (قبيل تكون الاحتكارات) كانت اسيرة لقوى السوق. الا ان هذا هو من ظاهريات الأمور لا ماهيتها. فالواقع على خلاف ذلك تماماً، ذلك ان السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة ومنذ المرحلة التجارية (الماركنتيلية) على صعيد التشريعات القانونية والسياسية (حيث كانت السياسات الاقتصادية حال الاقتصاد متداخلة في اللاهوت والقانون والسياسة قبل ان تستقل عنها) انما كانت في جوهرها توجيهاتية تعمل صوب ادارة الحركة التي تحكمها القوانين الموضوعية باتجاه مصالح الطبقة الصاعدة باسم آلية السوق، وعلى الرغم من استمرار التبطين بالفكر السكولائي، عبر نظرة لا تخلو من الازدواجية بين استمرار سيادة الاعتقاد بطبيعة تلك القوانين في حدود تبرير الألم الذي غرقت فيه الطبقات المستغلة بفعل طبيعة التطور الرأسمالي، وبين التمرد عليها (أي على القوانين) في فعل حركة رأس المال، وعلى اختلاف المواقع التي اتخذتها الطبقة السائدة من تجارية الى تجارية ربوية الى صناعية والى صناعية ربوية في سعي دائم لاعادة تشكيل الدولة وفق مصالحها في علاقة لا انفصام فيها، وان تسلل افكار قوى الضغط (كما تسمى الآن) الذي كانت تسيره الليبرالية السياسية برغم انتقائيتها النخبوية منذ البدء (لقيامها على اساس الرجل الاقتصادي. البرجوازي. الرشيد) الى مراكز القرار كان يتم في الحقيقة عبر منطق السياسة الذي تجد فيه الدولة البرجوازية حاجة ملحة لضمان استمرار وسلامة مصالحها (على الرغم من استقلالية مجال الفكر عن مجال السياسة التي وفرت اسباب التطور في مختلف الميادين) بمقدار ما يؤمن الفكر في اكتشافاته المستمرة (كتشريح لجسد النظام) ويتيح للبرجوازية قدرة متعاظمة على ادراك تلافيف ومفاصل عملية التطور ونواقصها في وجهها البعيد الى حيث معاناة الطبقات الأخرى الغارقة في السحق والحرمان (والتي تصبح سوقاً وطلباً فعالاً من وجهة نظر المنتجين) ويفتح عينها على مصادر الثورة النائمة تحت تلك الجراح، وخلف انجازاتها العظيمة الى حيث يتراكم الصدأ، وكلما نضجت الرأسمالية ادركت اكثر واكثر اهمية الاعتماد على رأس النعامة، التي تحيد برأسها عن انجازات البرجوازية في شكلها الادواتي، ومهما كانت اتجاهاتها لتؤمن لنفسها البقاء، وهنا يكمن سر قدرتها على تجاوز ازماتها (باستبعاد موضوعة الاستعمار التي ظلت مترافقة بصيرورة التطور الرأسمالي) فالليبرالية (برغم انتقائيتها وبرغم الزيف العالق فيها) ستبقى الرئة التي تتنفس بها الرأسمالية وبمغادرها ستختنق مهما كبرت المساحات المستباحة من العالم.

قصدنا مما تقدم الاشارة في استكناه التاريخ الى الترابط المحكم بين عملية التطور في انعطافها نحو الارادية كمقابل للحتمية او وعي لقيدها، وبين السياسة الاقتصادية كمجداف للخوض في عباب الحتمية لا يتحقق التطور في معناه الغائي (كوجود حر) وفي اشكاله المتبدية في الفكر كمدركات عقلية، الا من خلالها، وبهذا المعنى فان السياسة الاقتصادية تتضمن بعدين اساسيين:

الاول: بعد فلسفي كلي بمعنى منظومة مفاهيمية متكاملة للوجود في اشكاله المتجلية واقعياً وتلك التي يغدو بها الواقع كأمكانية، في اجتماع أبدي الضرورة، حاسم، فمن خلاله تتحقق شرعية الفكر، وتتموضح على اساسه الايديولوجيات المتنافرة مع الواقع المتغير وتسقط في الرجعية ومنها تلك التي لا تدرك الحركة في صعودها، وفي الفوضوية والتطرف لتلك التي لا تدرك الحركة في حدودها.

الثاني: بعد ادواتي يتمثل في الاجراءات المناسبة التي يمكن ان يجهزنا بها التاريخ والفكر الاقتصادي، التي لا تصبح ادوات عملية الا بعد الانتقال بها من التجريد الى التفاصيل المجسدة للواقع في وضعه التاريخي المعين باتجاه تحديد المعنى الاجرائي للسياسة الاقتصادية وفق تلك الخصوصية وبحضور دائم للبعد الأول كبوصلة للاتجاه.

وبالرجوع الى التاريخ الاقتصادي يمكن تمييز الادوار التالية للسياسة الاقتصادية في النظام الرأسمالي والتي تدور منذ نشوئها حول الثروة وما يحيط بشروط الوصول لها.

اولاً: السياسات الاقتصادية في المرحلة الاولى لنشوء الرأسمالية:

ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى فترتين هما:

١. الفترة السبائكية

لقد كان السائد في هذه الفترة بان النقود في تجسيدها السبائكي (الذهب والفضة) هي افضل اشكال الثروة، وعلى اساس ذلك تركزت السياسة الاقتصادية للاحاطة بظروف وشروط الاحتفاظ بها في الحدود القومية، ومنع تسربها خارج الحدود القومية كما عبرت عنها التشريعات المانعة لتصدير الذهب والفضة وبالذات قانون عام ١٣٣٩ في انكلترا الذي الزم مصدري الصرف على استيراد جزء من اثمانها بالمعدن النفيس، وقانون الملاحة عام ١٤٨١ الذي حظر تصديرها.

٢. فترة الميزان التجاري الموافق/ حماية الصناعة (فترة المانيفاكتورة)

ان التطورات في الانتاج الحرفي ونمو القوى المنتجة بفعل ظهور ادوات جديدة وتحسن التكنيك وتعقده... وتطور تقسيم العمل محفز بتزايد حجم التجارة الداخلية والخارجية، في العلاقة بدور زيادة وسائل التداول التي انعكست في تخفيض الاسعار والريع العقاري لصالح زيادة الارباح الصناعية.. كل ذلك اسهم في التحول من الانتاج السلعي الصغير الى المصنع الصغير (المانيفاكتورة) خلال منتصف القرن السادس عشر وحتى الثلث الاخير من القرن الثامن عشر، وقد انعكست هذه التغيرات في فكر هذه الفترة عبر تركيز السياسات الاقتصادية على:

أ. الميزان التجاري الموافق متمثلاً بالحرص على فائض التصدير.

ب. حماية الصناعة الوطنية الى جانب الحرص على الميزان التجاري.

وقد تضمن اراء توماس مان كأكبر مفكري تلك الفترة الوسائل المؤدية الى تحقيق ذلك من خلال الآتي:

. استغلال ما يملك البعد من امكانات للانتاج لا لسد حاجته المحلية بدل الاستيراد (والتفريط بالذهب والفضة) فحسب بل وتأمين فائض للتصدير.

. الاهتمام بانتاج السلع النادرة التي يشتد الطلب عليها في الخارج وتتوافر القدرة على تصديرها باسعار تنافسية.

. الحد من استيراد السلع الكمالية وتنفيذ القوانين الموجودة ضد الاستهلاك البذخي.

. الاستيراد بهدف اعادة التصدير لا بهدف الاستهلاك.

. تخفيض الرسوم المفروضة على الصادرات والغاؤها كلية في حالة السلع التي تصنع من مواد اولية مستوردة ليتسنى بيعها في الخارج باسعار تنافسية.

. الغاء اية رسوم على السلع المستوردة بقصد اعادة تصديرها.

. التركيز على تشجيع الصناعة.

. العمل على نقل السلع على متن السفن الوطنية او التي يملكها البلد المنتج لتلك السلع.

في الهم الاقتصادي

رسالة توجع الى السيد وزير النفط

حسام الساموك

حين نتساءل: هل يمكن لمسؤول. مهما كانت حدود مسؤولياته. ان يعلن عن خطط مستقبلية يتم بموجبها رفع اثمان بضاعة مؤسسته لعشرة اضعاف من دون ان يكون قد استحصل الموافقات المسبقة لرؤسائه على سبيل جس النبض مثلاً من دون ان نتطرق الى امكانية اثارته لموجة استنكار صاخبة في ظرف لا نحسد عليه بالمرة.

لقد صرح السيد زهير مصطفى مدير عام توزيع المنتجات النفطية يوم الاحد الماضي ١٢ حزيران بالفم الملآن، بأن مشروعاً تجرى دراسته بما يشير الى موافقات مبدئية قد تمت على تبنيه انشاء محطات تعبئة بمواصفات عالمية، يتم فيها بيع البنزين بمبلغ ٥٠٠ دينار للتر الواحد، وقد غمز في جانب من تصريحه وبتهكم واضح الى ان وزارته تشتري لتر البنزين بثماني مئة دينار وتبيعه بخمسين دينارا، في حين يباع لتر الماء في السوق المحلية بمئتين وخمسين ديناراً. ونسي انه في الوقت الذي يستخدم الماء المعلب، وربما من تخصيصات وزارته، لا يقوى تسعة وتسعون بالمئة من العراقيين الا استخدام ماء (الاسالة) للشرب او الاستخدامات الاخرى، وحين يناقش تدني سعر البنزين، فلأن هذه المادة هي جزء من ثروة العراقيين، حيث لا يقوى هو او غيره (استكثارها) عليهم وبالتالي فان تدني اسعارها ضرورة لمعادلة معاناتهم في زمن باتت الازمة الاقتصادية وتداعيات البطالة تهدد جموعاً متلاحقة من ابنائهم.

ولابد ان يتذكر بأن اسعار البنزين والمشتقات النفطية تتسم بتدني اسعارها في كل البلدان المنتجة للنفط مثل السعودية والكويت وايران وبلدان الخليج الاخرى، وهي ابعد ما تكون عن التطبيقات الاشتراكية او سيادة القطاع العام مما يلغي الفرضية البائسة التي تناقش معدلات سعر بيع تلك المادة في ضوء اسعارها الدولية.

ان خطورة هذه التصريحات لا تنطلق من خطورة ما يخطط له بعض المعجبين والمطبلين لسياسات اقتصاد السوق اعتماداً على فهمهم لتلك السياسات من منطلق اثراء الاثرياء وافقار سواهم، بل ينبغي أن تؤشر اصداؤها في الشارع العراقي المضطرب حين تقوم حركة السوق او السياسة السعرية اعتماداً على الاشاعة والتقولات، بغض النظر عن مدى تطبيقاتها، فهل حسب السيد مدير عام المنتجات النفطية او حتى السيد وزير النفط مدى ما يمكن ان تلعبه هذه الاخبار على واقع التضخم النقدي الذي ينوء به الاقتصاد العراقي، ويزعم البنك المركزي العراقي انه يسعى في خطته الجديدة للقضاء على عشرين بالمئة من نسب التضخم؟! اما اذا طبقت مثل هذه التصريحات غير المسؤولة، فاننا نبشر وزارة النفط بانها ستفرض تضخماً نقدياً لا يقل عن مئتين بالمئة حين يستيقظ العراقي الذي كان يملأ خزان سيارته بالفي دينار ليملأها حسب (وعود) وزارة النفط بخمسة وعشرين الف دينار أي باكثر من اثنى عشر ضعفاً وليبحث لنا القائمون على وزارة النفط عن أي بلد في عالم اليوم والامس معاً زادت به اسعار اية سلعة بهذه النسبة المجنونة. فضلاً عن انعكاساتها المباشرة، والمعروفة على كل اسعار البضائع والخدمات في السوق المحلية.

وفي الأخير ليس لي الا ان اهمس لاولئك: كفى تخريباً لهذا البلد، فلا يستحق العراقيون منكم كل هذا الجحود

سوق العراق للاوراق المالية النشرة اليومية ليوم الاربعاء المصادف 2005/6/15

اسم الشركة	عدد الاسهم المتداولة	حجم التداول (بالدينار)	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	معدل السعر الحالي	معدل السعر السابق	اعلى سعر تنفيذ	ادنى سعر تنفيذ	سعر اخر طلب شراء	سعر اخر عرض بيع
قطاع المصارف										
المصرف الاسلامي خ	42528615	192425161	4.650	4.600	4.550	4.650	4.650	4.400	4.550	4.750
مصرف الشرق الاوسط خ	43377686	408860138	9.500	9.400	9.450	9.500	9.500	9.350	9.350	0.000
مصرف الرشيد التجاري خ	52700262	313303346	6.000	5.900	5.950	6.000	6.000	5.800	5.800	5.950
مصرف سومر التجاري خ	8623000	40421400	4.700	4.550	4.700	4.850	4.850	4.500	4.450	4.600
مصرف الاقتصاد خ	708000	12064000	18.000	16.500	17.050	18.000	18.000	16.500	15.500	17.500
مصرف الخليج التجاري خ	19294026	195255808	10.000	10.050	10.100	10.000	10.000	9.750	9.750	0.000
مصرف الموصل خ	31847696	184522747	5.800	5.800	5.800	5.900	5.900	5.650	0.000	0.000
مجموع قطاع المصارف	199079285	1346852600								
بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف 122.160										
قطاع الخدمات										
مدينة العاب / الرصافة خ	1380000	12219000	7.250	9.000	8.850	7.250	9.100	7.250	8.500	0.000
موصل لمنتج الالعاب خ	50000	400000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	7.000	8.400
المنصورة العقارية خ	87553124	487666444	4.700	5.900	5.550	4.700	6.100	4.700	0.000	0.000
التأمين العقارية	645000	1910000	3.000	2.950	2.950	3.000	3.000	2.950	0.000	3.000
مجموع قطاع الخدمات	89628124	502195444								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات 101.035										
قطاع الصناعة										
نقوى غذائية م	13243	172159	13.000	13.000	13.000	12.600	13.000	13.000	12.100	0.000
الخياطة الحديثة خ	906004	3807717	4.150	4.200	4.200	4.250	4.250	4.150	0.000	4.500
السجاد والمفروشات م	218143	1411930	6.750	6.400	6.450	6.900	6.750	6.400	0.000	6.900
البيرة الشرقية خ	701888	2829146	4.000	4.050	4.050	4.050	4.050	4.000	3.900	4.250
حدائد لمواد التغليف خ	50000	1300000	26.000	26.000	26.000	25.000	26.000	25.000	0.000	0.000
عدد المشروبات الغازية م	31026739	203153413	6.500	6.500	6.550	6.400	6.800	6.350	0.000	0.000
الصور العراقية م	5619477	16595457	2.900	3.000	2.950	3.150	3.000	2.900	3.000	3.250
المهن الصناعية م	1126599	7996127	7.050	7.100	7.100	7.100	7.100	7.050	7.000	0.000
الصناعات الكيمياوية م	883500	9923500	11.750	11.000	11.250	12.000	11.750	11.000	0.000	0.000
الصناعات الالكترونية م	5276344	28729529	5.600	5.400	5.450	5.650	5.600	5.400	0.000	5.550
الكندي لانتاج اللقاحات م	301416	2859098	9.500	9.250	9.500	9.900	9.500	9.250	0.000	0.000
الصناعات الخفيفة م	4371968	22489840	5.200	5.000	5.150	5.500	5.200	5.000	4.500	5.200
العراقية للاعمال الهندسية	6663	22321	3.350	3.350	3.350	3.350	3.350	3.350	3.350	0.000
تكرير كوك الانشائية م	16437	53420	3.250	3.250	3.250	3.500	3.250	3.250	3.250	5.500
الاصباغ الحديثة م	6812462	54514196	8.000	8.050	8.000	8.000	8.050	7.900	8.000	8.500
الدراجات والاطارات	70702	534870	7.650	7.550	7.650	7.650	7.650	7.500	7.500	8.000
الانسجة الحديثة م	226258	905032	4.000	4.000	4.000	4.000	4.000	4.000	3.800	0.000
صناعة الكارتون م	222755	1458863	6.600	6.550	6.750	6.600	6.500	6.500	6.500	0.000
المواد الانشائية الحديثة م	1645440	4581600	2.950	2.800	2.950	2.950	2.500	2.500	2.250	2.500
الاثاث المنزلي م	473628	1894512	4.000	4.000	4.000	3.750	4.000	4.000	4.000	0.000
مجموع قطاع الصناعة	59969666	365232750								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة 28.470										
قطاع الفنادق والسياحة										
فندق فلسطين خ	50000	3900000	78.000	78.000	78.000	78.000	78.000	78.000	0.000	80.000
فندق عشتار م	100000	6500000	65.000	65.000	73.150	65.000	65.000	65.000	68.000	75.000
فندق بابل م	400000	25100000	62.750	62.750	62.750	62.750	62.750	62.750	0.000	0.000
فندق بغداد م	16000	1360000	85.000	85.000	85.000	85.000	85.000	85.000	0.000	84.000
مجموع الفنادق والسياحة	566000	36860000								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الفنادق والسياحة 30.732										
قطاع الزراعة										
الزوراء لانتاج الزراعي	2250000	2250000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	0.000	0.000
الاهلية لانتاج الزراعي خ	354922	555375	1.550	1.600	1.550	1.600	1.600	1.550	1.600	0.000
مجموع قطاع الزراعة	2604922	2805375								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الزراعة 92.669										
مجموع السوق	351847997	2253946169								

بلغ الرقم القياسي العام 56.667 عدد النقاط -0.146 الاهمية النسبية -0.258 %

في لقاء مع رئيس رابطة رجال الاعمال العراقيين:

ضرورة الفصل بين العلاقات الاقتصادية والسياسية

كريم الحمداني

تسعى رابطة رجال الاعمال العراقيين شأنها شأن المنظمات المعنية ببرامج التنمية والاعمار زيادة اسهام القطاع الخاص جنباً الى جنب مع المؤسسات والشركات الوطنية والعربية والدولية للاسراع في تحقيق التطور الاقتصادي والبناء والتنمية في العراق.

وللحديث عن برامج وخطط الرابطة التقينا برئيسها حميد عبد الحسين العقابي الذي قال: أن الرابطة تعمل على اتباع سياسة الحماية لرجال الاعمال من خلال مجلس اعلى لرجال الاعمال في العراق يتبنى سياسة مشاريع تنموية واقتصادية مع الشركات التي تروم القيام بالاعمال والاعمار في العراق وتشجيع رجال الاعمال العرب والدوليين لتأسيس مشاريع تنموية واقتصادية مع رجال الاعمال العراقيين وتوثيق العلاقات الاقتصادية فيما بينهم.

وتحدث عن الآليات التي تعتمدها الرابطة بقوله: نعمل على فصل العلاقات الاقتصادية عن العلاقات السياسية وعدم وضع مقدرات العمل الاقتصادي رهن ضغوط العمل السياسي في التكتلات الدولية وضرورة التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والعربية والوطنية للقطاع الخاص على شكل قروض وضمان استثمار رؤوس اموال المشاريع.

وتطرق السيد العقابي الى الانشطة التي قطعتها الرابطة في علاقاتها مع المنظمات المماثلة في بلدان اخرى، فعرج على رحلته الاخيرة الى ايران وما انجزه من الاتفاقات معها بقوله: اتفقنا مع اتحاد المنتجين الايرانيين في مدينة بروجرد على اقامة المعارض الصناعية والزراعية والسياحية في كلا البلدين وتأسيس معارض دائمية لنماذج من المنتجات الايرانية في بغداد وتشمل المواد الانشائية والكيمياوية والصحية والنسيجية والجلود والمواد الغذائية وغيرها.

واتفق الجانبان على مشاركة رجال الاعمال في مدينة بروجرد الايرانية في مجال الاستثمار والاستفادة من الخبرات الفنية والهندسية والنقل الدولي والطرق للمساعدة في اعادة اعمار العراق فضلاً عن اقامة زيارات سياحية للاماكن الدينية المقدسة لكلا البلدين عن طريق الرابطة واتحاد المنتجين.

وعن مشاركات الرابطة الاخرى قال: شاركت الرابطة في معارض ومؤتمرات متخصصة في مصر والاردن ولبنان والبحرين وايران والكويت وتركيا ووقعنا مع هذه الدول بروتوكلات ثنائية في الجوانب الاقتصادية ونتهيأ للمشاركة في المؤتمر الثاني لرجال الاعمال الذي من المؤمل ان يعقد في المانيا في تموز القادم فضلاً عن مساهمة الرابطة في انشاء غرفة وادي الرافدين التجارية بين العراق واستراليا.

وحدثنا عن تشكيلة الرابطة قائلاً.

ان للرابطة فروعاً في كل من الولايات المتحدة الامريكية والفلبين كونها تضم رجال اعمال عرباً واجانب اضافة الى العراقيين موضحا ان للرابطة فروعاً في كل من محافظات البصرة وميسان وواسط وصلاح الدين وأربيل اضافة الى فرع سيدات الاعمال في بغداد.

مؤتمر لنساء الاعمال العراقيات

ينعقد في الساعة الواحدة بعد ظهر السبت القادم ١٨ حزيران مؤتمر خاص بنساء الاعمال العراقيات على قاعة قصر المؤتمرات ببغداد حيث يناقش المختصون الاكاديميون والمعنيون بالبرامج التنموية مع مجموعة من مالكات المشاريع والاعمال المتنوعة سبل التعاطي مع برامج ومشروعات اعادة الاعمار في العراق ومفردات الدعم التي تؤهل نساء الاعمال العراقيات في اداء دورهن ضمن برامج التنمية المختلفة

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨